تقرير عن

الاجتماع السابع للجنة المصغرة

المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد

بيروت 10 /شباط – فبراير/ 2017

تقرير عن الاجتماع السابع للجنة المصغرة

المنبثقة عن

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد، التي شكلها المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد الذي انعقد في القاهرة – جمهورية مصر العربية بتاريخ 10-2016/04/11، اجتماعها في بيروت /الجمهورية اللبنانية يوم الجمعة الواقع في 2017/02/10، برئاسة الأستاذ الدكتور ميشال موسى، ممثل دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وعضوية كل من:

1. ممثلي برلمانات الدول التالية:

- سعادة السيد غريسي مهني، عضو مجلس الأمة، والسيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- سيادة العميد إبراهيم محجوب إبراهيم عضو المجلس الوطني في جمهورية السودان.
- سعادة الأستاذ زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وسعادة الأستاذ عمران الخطيب، عضو المجلس الوطني الفلسطيني في دولة فلسطين.
- سعادة الأستاذ راكان النصف، نائب رئيس مجلس الأمة، وكيل الشعبة البرلمانية، عضو اللجنة التنفيذية، في دولة الكويت وسعادة الأستاذ علام علي الكندري، أمين عام مجلس الأمة، في دولة الكويت، رئيس جمعية الامناء العامين للبرلمانات العربية.
- سعادة السيد المبارك صادي، عضو مجلس المستشارين وسعادة السيد عدي شجري عضو مجلس المستشارين في المملكة المغربية.

2. الأستاذ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

كما شارك في الاجتماع من خارج أعضاء اللجنة كل من:

- سعادة السيد خالد بن أحمد بن سعيد السعدي، عضو مجلس الشورى في سلطنة عمان.
- سعادة السيد زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني، وسعادة السيد عمران الخطيب، عضو المجلس الوطني في دولة فلسطين.

أولاً – جلسة الافتتاح:

في بداية الاجتماع رحب الأستاذ الدكتور ميشال موسى، ممثل دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة، والسيدات والسادة المشاركين في الاجتماع من غير أعضاء اللجنة، وأبلغهم تحيات دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وتمنياته لهم النجاح في مهامهم، ثم أوضح مهمة اللجنة وفقاً لقرار المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد، وبعد ذلك تمت المصادقة على جدول أعمال اجتماع اللجنة التالي:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- دراسة استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي للفترة من 2018- 2022، إعمالاً لما تم الاتفاق عليه أثناء انعقاد الدورة 20 للجنة التنفيذية للاتحاد.
3- ما يستجد من أعمال.

ثانياً– جلسات العمل والمناقشات

استعرض أعضاء اللجنة مذكرة الأمانة العامة وأوراق العمل المقدمة، وأعطيت الكلمة لأعضاء اللجنة جميعهم، لعرض أرائهم ومقترحاتهم، وبعد مناقشات مستفيضة شارك فيها

السيدات والسادة أعضاء اللجنة والسيدات والسادة المشاركين في الاجتماع من غير أعضاء اللجنة كافة، اتخذت التوصيات الآتية:

اولاً – استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي

أوصت اللجنة باعتماد **استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي "دبلوماسية برلمانية فعالة" للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022 المبينة أدناه، مع تأكيد الشعبة البرلمانية الكويتية على التركيز على عدد قليل من الأهداف ليتم تحقيقها في ظل استراتيجية محددة المدة:**

جدول تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي 2018-2022

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
1	**القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى**	1. تشكيل لجنة برلمانية دائمة لدعم القضية الفلسطينية. 2. فضح القوانين العنصرية للكيان الصهيوني، والوقوف ضد الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، بتكليف اللجنة القانونية للبحث في المواضيع واستيفاء جميع جوانبه. 3. تقديم الدعم المادي والمالي والمعنوي للشعب الفلسطيني	1. تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. 2. تعرية الكيان الصهيوني وزيادة الضغوط الدولية عليه. 3. تعزيز المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية في الرأي العام العالمي.	1. عدم وجود موقف عربي موحد من ضرورات وإجراءات التحرك. 2. الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. 3. الانقسام الفلسطيني وعدم التوحد خلف سياسة فلسطينية موحدة لمواجهة التحديات.	1. اجتماعات اللجنة المزمع تشكيلها، وتواتر هذه الاجتماعات، ورصد مخرجاتها (كماً ونوعاً). 2. عدد التدخلات الإعلامية والإعلانية للدفاع عن القضية الفلسطينية وتعرية إجراءات الكيان الصهيوني. 3.حجم الدعم المالي أو المادي المقدم للشعب الفلسطيني (مليار دولار؟ 100 مليون دولار؟ لا شيء؟).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
2.	**الدبلوماسية البرلمانية**	1. استعادة التضامن العربي. 2.فتح جسور التفاعل بين البرلمانات العربية. 3. تكامل الدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية.	1. وضع حد لحالات الانقسام والتباعد بين الأصوات العربية 2. تقريب وجهات نظر الدول العربية حيال القضايا المطروحة. 3. تمهيد الطريق لفتح جسور تواصل رسمية وغير رسمية تمهد لحل الخلافات وتعزيز العمل المشترك. 4. تمهيد الطريق لفتح جسور التواصل والتفاعل مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.	1. الشرخ الكبير الذي كرسته الأزمات العميقة التي حدثت مؤخراً. 2. التدخلات الدولية والإقليمية الخارجية غير منسجمة الأهداف. 3. ضعف المؤسسات البرلمانية في مواجهة السلطات التنفيذية في بعض الحالات. 4. لا يوجد وعي كاف لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.	1. الخطوات العملية المتخذة لاستعادة التضامن العربي (زيارات وفود برلمانية) 2.عدد المؤتمرات والتفاعلات البرلمانية المشتركة.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
3.	**تعزيز الحوار البرلماني**	1. الحوار لغة أساسية للتواصل والتفاهم حول القضايا المطروحة مع العديد من الشركاء. 2. تعزيز الحوار العربي-الأوروبي. 3. تعزيز الحوار العربي-الإفريقي	1. تثبيت الوعي بضرورات المرحلة والحلول السياسية والحوارية لكافة القضايا الخلافية بعيداً عن الصراعات والعسكرة. 2. إيصال الصوت العربي الموحد إلى كل من الشريك الأوروبي والأفريقي والآسيوي وكسب تأييده في المحافل الدولية، وإشراكه في إيجاد تسويات عادلة للقضايا الإقليمية والعربية.	1. وجود خلافات بين بعض الأطراف العربية. 2. الصفة النفعية للقرار الأوروبي وارتباطه بالقرار الأمريكي. 3. ضعف التواجد الإفريقي على الساحتين الإقليمية والدولية وانشغالها بالمشكلات الإفريقية الخاصة.	1. عدد اللقاءات الحوارية الثنائية أو المتعددة. 2. عدد مصادر المعلومات التي تتم ترجمتها بين اللغات المختلفة. 3. عدد المواقف الإيجابية والأصوات الداعمة التي يتخذها الشركاء الدوليون مع القضايا العربية (التصويت لوقف الاستيطان، عدم نقل السفارات إلى القدس، الحلول السياسية للنزاعات العربية...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
4.	**تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي**	1. اتخاذ قرار التفعيل والتحرك بخطوات عملية (مثال: تحديد زمان ومكان انعقاد مؤتمر المرأة العربية). 2. نقل حقوق المرأة من النصوص والتشريعات إلى الواقع الفعلي التطبيقي (مثال: الاطلاع على وثيقة المرأة التي أقرت من قبل البرلمان العربي). 3. التحرك لدفع المرأة نحو المجتمع، ودفع المجتمع لتقبل دور المرأة.	1. مشاركة المرأة العربية في بناء المجتمع العربي. 2. بناء مجتمعات عربية تنموية حضارية تعرف كيف تستثمر كافة طاقاتها. 3. ردم الفجوة بين دور المرأة وتقبل المجتمعات العربية لهذا الدور.	1. التباين الحاد في وجهات نظر الدول العربية تجاه دور المرأة وحدود هذا الدور. 2. ضعف برامج تمكين المرأة في المجتمعات العربية، وضعف السماح لها بممارسة أدوارها حال تمكنها. 3. الانتهاكات والمعاناة التي تتعرض لها المرأة العربية بسبب الصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة، مما انعكست سلباً على تأهيلها وقدرتها على العطاء.	1. عدد اللقاءات التي ستعقد للجنة المرأة ونوعية وكمية مخرجات هذه اللقاءات. 2. تطور عدد النساء البرلمانيات خلال المواسم الانتخابية القادمة مقارنة بالفترات السابقة. 3. عدد النساء اللواتي يتبوأن مناصب حكومية وتنفيذية في الدول العربية.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
5	**تعزيز دور الشباب** **(تعتبر الأنشطة أهدافاً وأفكاراً عامة ولا يوجد نشاط فعلي يمكن تطبيقه على أرض الواقع).**	1. تأهيل وتمكين الشباب العربي لتعزيز تمسكه بهويته العربية وانتمائه الوسطي المعتدل، بعيداً عن التطرف والتعصب. 2. توفير كافة مقومات بناء شباب عربي مثقف متعلم قابل للتعامل مع الثورة المعرفية والتكنولوجية والتفاعل معها بإيجابية. 3. إتاحة الفرصة أمام الشباب العربي للإسهام في النشاطات البرلمانية والتنفيذية (مثال عملي: مشاركة الطلبة المتفوقين في المؤتمرات البرلمانية التي يعقدها الاتحاد البرلماني العربي).	1. بناء جيل واعٍ من الشباب قادر على تجاوز مفاعيل الإشكاليات الحالية العميقة. 2. التأكيد على حيوية وإبداع العقل العربي القادر على التعامل مع كافة منتجات الحضارة وقادر أيضاً على الإسهام في تطويرها. 3. استثمار كافة طاقات المجتمعات العربية وتوظيفها لما فيه خدمة شعوبها.	1. عدم توفر الإمكانات المادية والمالية الكافية لاستيعاب وتأطير طاقات الشباب العربي، بسبب البطالة والهجرة... 2. العوامل الخارجية التي أثرت بشكل سلبي كبير في توجهات الكثير من شرائح الشباب العربي والتي تحتاج فترات طويلة حتى يعاد تكريرها وتنقيتها.	1. عدد البرامج المخصصة لدعم الشباب (تدريب وتأهيل، روح الابتكار والإبداع، جوائز تميز الشباب العربي...). 2. عدد البرلمانيين من فئة الشباب وتطور هذا العدد عبر الزمن، لا سيما خلال الفترة المعتمدة لهذه الاستراتيجية مقارنة بالفترة المماثلة السابقة. 3. مراقبة القضايا التي تهم الشباب العربي على وسائل التواصل الحديثة وعبر شبكة الانترنت (مواقع الثقافة، عدد الكتب المقروءة...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
6	**إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة**	1. اتخاذ القرار بإعادة تفعيل اللجنة والدعوة لعقد لقاءات دورية. 2.السعي لإعطاء مفهوم السوق العربية المشتركة معنى يتجاوز حدود التبادل التجاري. 3. تفعيل البعد المؤسساتي متعدد الجوانب للسوق العربية المشتركة (مستلزمات إقامة سوق فعالة).	1. إعادة إطلاق برامج التكامل العربي البيني. 2. استثمار الطاقات العربية الكامنة والقائمة بما يعزز من رفاهية المواطن العربي. 3. تشكيل مقومات تفاوض أكثر كفاءة عند التعاطي مع الأطراف الإقليمية والدولية. 4. خفض مستوى البطالة وتوفير فرص عمل أكثر تنوعاً للشباب العربي. 5. التأثير الإيجابي للاقتصاد العربي وتفعيل التجارة البينية.	1. انعكاس الخلافات السياسية على فرص التعاون الاقتصادي. 2. الارتباطات العربية-الإقليمية-الدولية، التي تؤثر في فرص التقارب العربي-العربي. 3. التباين الواسع في مؤشرات الاقتصاد الكلي بين الدول العربية ما يثير مخاوف الدول الغنية من أي تعاون قد يؤثر في إمكاناتها المحلية.	1. عدد اللقاءات التي تجريها اللجنة ومخرجاتها الكمية والنوعية. 2. عدد التفاهمات والإتفاقيات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة التي تصب في خدمة إنشاء السوق. 3. زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني (صادرات، مستوردات)، وحركة التدفقات المالية العربية البينية، وحركة قوة العمل العربية البينية... (قياس مؤشرات الأداء بالزيادة والنقصان).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
7.	**توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي**	1. توحيد القوانين في إطار تشريع عربي شامل. 2. تكليف اللجنة القانونية ببحث التشريعات التي يمكن توحيدها واستصدارها بشكل مشترك. 3.وضع برمجة مادية وزمنية لوضع هذه التشريعات موضع التنفيذ.	1. التوفيق بين الوطني والعربي على صعيد التشريعات وتقارب الأحكام العربية حول القضايا المشتركة. 2. إرساء نقاط التقارب والتلاقي بين البلدان العربية، تمهيداً لمناقشة قضايا أكثر عمقاً. 3. الحصول على مخرجات أكثر فاعلية فيما يتعلق بالقضايا التي تتوحد تشريعاتها (مكافحة الإرهاب، البيئة...).	1. التباين التشريعي الواسع بين الدول العربية. 2. التباين حول أولوية الموضوعات وأهمية طرحها بين البلدان العربية.	1. عدد الموضوعات التي يتم التوافق على اعتبارها أولويات عمل. 2. عدد التشريعات التي سيتم التوافق على استصدارها عربياً. 3. التقدم المنجز في البرنامج الزمني الموضوع لهذا الهدف ونسب الالتزام ببنوده.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
8	**تفعيل الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**	1. الدعوة لعقد اجتماعات اللجنة وكافة البروتوكولات المنبثقة عنها. 2. تحديد الخطوات العملية اللازمة لتنسيق الجهود وإعداد قوائم تبادل المعلومات المطلوبة لمكافحة الإرهاب. 3. اتخاذ ما يلزم لمحاسبة ومعاقبة الإرهابيين وفق آليات محددة (تسليم المطلوبين إلى بلدانهم، مراقبة الحدود،...). 4. الخروج باتفاق عربي على توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب متمثلة بالهدف السابق.	1. تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله. 2. تتبع مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاسبتهم. 3. تجاوز آثار الدمار والحروب والإرهاب نحو ضمان تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب العربية	1. عدم الاتفاق على مفهوم محدد للإرهاب. 2. انفتاح الحدود العربية وصعوبة رصد وتتبع الشبكات الإرهابية. 3. تعرض دول المنطقة إلى تدخلات دولية وإقليمية خارجية تسهم بشكل مباشر بتكوين الجماعات الإرهابية بمختلف أنواعها.	1. عدد اللقاءات والاجتماعات الخاصة بتفعيل اللجنة وإعادة إطلاقها. 2. سرعة وضع برنامج زمني ومادي لتفعيل عمل اللجنة ومدى الالتزام به (تواتر عقد الاجتماعات، التزام الأعضاء بالحضور، الالتزام بتبادل المعلومات....). 3. عدد القضايا التي يتم التعاون فيها بين الدول العربية (عدد الإرهابيين الذين يتم تسليمهم بين الدول، حجم الأموال التي يتم الحجز عليها، عدد الشبكات التي يتم تفكيكها...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
9	**التنمية المستدامة والعدالة والاجتماعية**	1. التزام الأطراف العربية بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. 2. التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص للمساهمة في وضع خطط وسياسات ومؤشرات التنمية المستدامة والمساعدة في وضعها موضع التنفيذ. 3. رصد الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لبرمجة خطط التنمية المستدامة وتحديد الأدوار المطلوبة لتنفيذها 4. مضاعفة الجهود لإحقاق تكافؤ الفرص أمام المواطنين العرب. 5. تبني خارطة طريق تكون مرجع للبرلمانات العربية لتنفيذ خطط ترتبط بالعدالة الاجتماعية. 6. ربط النمو الاقتصادي بعدالة التوزيع وإعادة التوزيع بما يضمن حماية الطبقات الفقيرة ورفع مستوى معيشتها.	1. توحيد الجهود العربية لاستثمار كافة الموارد والطاقات العربية الكامنة والقائمة. 2. توحيد الجهود لبناء هوية اقتصادية عربية مشتركة تمهد للتخطيط للمستقبل العربي. 3. رسم مستقبل اقتصادي واجتماعي عربي يراعي مصالح الأجيال الحالية والقادمة. 4. استثمار كافة الطاقات الكامنة دون تمييز بما يفضي إلى تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية. 5. ضمان قابلية استمرار وديمومة النهضات الاقتصادية المحققة من خلال تحصينها اجتماعياً. 6. رضى الشعوب العربية وتحقيق الاستقرار المجتمعي	1. حالة العوز الشديد التي أفرزتها التطورات الأخيرة والتي لم تترك محلاً لحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد العربية المختلفة. 2. التدمير الكبير الذي تعرضت له الموارد العربية البشرية والمادية والمالية والذي سيحتاج لعقود لإعادة ترميمه. 3. سعي الدول العربية، فُرادى، لوضع وتبني استراتيجيات التخطيط الاستراتيجي بعيداً عن المشهد العربي التكاملي. 4. حجم الطبقات الفقيرة الواسع والآخذ بالتوسع ما يجعل من ردم الهوة الطبقية مسألة معقدة، متجاوزة حد الصعوبة. 5. التباين الكبير بين المجتمعات العربية فيما يتعلق بآلية التوزيع وهذا ما يعقد إمكانية تقارب السياسات العربية لتجاوز ذلك. (تم إعادة صياغتها لعدم وضوح الفكرة) 6. ضيق ومحدودية الموارد المخصصة لأهداف اجتماعية في ظل الأزمات التي تعصف بالمنطقة.	1. عدد الملفات التخطيطية التي تنجز بشكل ثنائي أو متعدد لبناء استراتيجيات تنمية مستدامة. 2. حجم الأصول المرصودة لدعم البرامج المشتركة للتنمية المستدامة (علاقة طردية). 3. حجم الاستثمارات في "التنمية المستدامة": الطاقات النظيفة، تنويع الاقتصادات النفطية... (أيضاً علاقة طردية). 4. البرامج المعتمدة لتكافؤ الفرص (التشريعات، القوانين، عدد المستهدفين من المهمشين...). 5. المؤشرات الكمية المالية والنقدية في سياسات إعادة التوزيع (نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة، سياسات وبرامج الدعم وكفاءتها وعدالتها...). 6. تطور حجم الطبقة الوسطى قبل وبعد البدء بالإجراءات المذكورة.

مشروع استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022

"دبلوماسية برلمانية فعالة"

الرؤية

- نتطلع بكل أمل وعمل لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة قضايا المجتمع العربي، ولتحقيق التقدم، ونشر السلام القائم على العدل والتعاون الدولي. وحشد الطاقات البرلمانية العربية لمواجهة التحديات التي تواجه أبناء الأمة العربية، وتكريس الجهود البرلمانية العربية لتعميق مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، ورعاية المعرفة وتشجيع الإبداع، والحفاظ على قيم الحضارة العربية.

الرسالة

- سيعمل الاتحاد على:

أ. تعزيز التعاون البرلماني العربي باعتباره مرتكزاً جوهرياً في التضامن العربي.

ب. تمثيل الإرادة الشعبية العربية من خلال ممثلي البرلمانات العربية في التعبير عن طموحات المواطن العربي وقضاياه.

ج. التنسيق والتعاون بين البرلمانات العربية في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف مجالاته.

د. التواصل مع ممثلي السلطة التنفيذية في البلدان العربية من خلال رئيس الاتحاد ورؤساء البرلمانات العربية لتنفيذ قرارات الاتحاد المتعلقة بدعم التضامن العربي.

هـ. إبراز التعاون والتنسيق والاتفاق على القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ولدى المنظمات الدولية التي يشارك فيها الاتحاد بصفة مراقب.

و. دعم حقوق الشباب والمرأة والطفل العربي من خلال تعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية واستثمار ذلك في المحافل البرلمانية والحكومية إقليمياً ودولياً.

ز. تعزيز التواصل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجميع المؤسسات العربية الأخرى لتحقيق أغراض هذا الميثاق.

ح. تعزيز الحوار وإقامة الفعاليات البرلمانية المشتركة لتنسيق الجهود العربية في مختلف مجالات التضامن والتعاون العربي.

ط. تعميق ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية النيابية.

القيم الجوهرية

نحن لا نبتكر، الآن، قيماً جديدة، نغرسها في مؤسساتنا لتحكمَ عملَنا وتؤطِّره، بل نستلُّ، ونستقي هذه القيم من شعوبنا التي لطالما امتلكت إرثاً ومخزوناً قيمياً وأخلاقياً جديراً بأن يكون أُمثولةً تحتذى، **وهذه باقة من هذه القيم:**

1. **احترام الآخر المختلف:** فالاختلاف مصدرٌ للغنى والثراء. إنه اختلاف التكامل لا اختلاف التفاضل. فلا يلغي أحدٌ أحداً بل يكمله. اختلاف الرأي، اختلاف النهج، اختلاف الرؤية، اختلاف المعتقد وغير ذلك يمكن أن يكون سبباً لنهضة البرلمانات ونتيجةً لنجاحها بهندسة غنى المجتمع وجمع شمله بشموليته، مع المحافظة على خصوصيته.

2. **التعاون:** إقراراً بواقعية الأداء، وعدم القدرة على الحصول على كلِّ شيء في نفس الوقت؛ وإقراراً بوحدة الانتماء إلى الإنسانية العادلة، فإننا ننشد التعاون المبني على أسس الاحترام المتبادل والندية الإيجابية لتشكيل برلماناتٍ، متضافرةٌ جهودُها، تحقق مجتمعةً أكثر بكثير مما تحققه فُرادى.

3. **تكافؤ الفرص:** لكلِّ مواطن، رجلٍ أو امرأة بصمته الخاصة، ويجب صون هذه البصمة وهذه الخصوصية ومنحها فرصة أداء واجباتها وممارسة حقوقها بشكل كامل غير منقوص وعلى قَدَمِ المساواة بين كافة مكونات المجتمعات. نسهم بذلك بتفادي انتشار الشعور بالتمييز والظلم، وتسهم كذلك في امتصاص الأزمات الناشئة أو التي قد تنشأ عن غياب هذه القيمة (تكافؤ الفرص).

4. **الشفافية والنزاهة:** حيث نكون، كبرلمانات، مؤسساتٍ مسؤولةً تعمل في خدمة شعوبها، بكل مصداقية وجرأة، مدفوعة بأمانة الثقة التي منحتها إياها هذه الشعوب، عبر أصواتها الحرة، لتحقيق أهدافها ومصالحها العادلة. تجد الحوكمة الرشيدة والضوابط الواضحة محلاً واسعاً لها لإرساء هذه القيمة.

5. **التجدد والإبداع**: نؤمن بأن التطور والازدهار قَدَرُ المؤسسات، والشعوبِ المبدعةِ النابضةِ بالحياة، ونؤمن بأن علينا أن نواكب مسيرة التقدم مستثمرين كافة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة وتوظيفها وتمكينها بشكل عقلاني وفعال لما فيه خير الشعوب واستدامة تنميتها المتوازنة والشاملة (اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، مؤسسياً وبيئياً).

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 1: القضيةُ الفلسطينيةُ قضيةَ العرب الأولى

ما تزالُ القضيةُ الفلسطينيةُ، قضيةَ العرب الأولى، تراوحُ مكانَها في ظلِ استمرارِ الخططِ الاستيطانية والتهويديةِ الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لقد استغلتْ إسرائيلُ الأوضاعَ غيرَ المستقرةِ التي مرت بها أمتَنا العربيةُ خلالَ الأعوامِ الماضيةِ لتمضي قُدُماً في خططِها التوسعيةِ الاستيطانيةِ، سواءٌ في القدسِ الشرقية أو أراضي الضفةِ الغربيةِ، ولم تتوقف قطُّ عن نهجِها المعتادِ في الاستيلاءِ على الأراضي العربيةِ وطردِ سكانِها الأصليينَ منها، وقابلتْ المحاولاتِ العربيةَ لإحياءِ عمليةِ السلامِ بالرفضِ والتعنُتِ الواضحِ وسياسةِ المماطلةِ التي دأبت الحكوماتُ الإسرائيليةُ المتعاقبةُ على اتباعِها، وما زالَ مسلسلُ تهويدِ القدسِ والتوسعِ الاستيطاني مستمراً رغم الضغوطِ الدولية لوقفِه.

سيعمل الاتحاد على إنشاء لجنة برلمانية دائمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

سيعمل الاتحاد أيضاً إلى فضح القوانين العنصرية، التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي المزعوم، أو تلك التي في طور الإقرار، وتبيين مخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق الاتحاد البرلماني الدّولي وأنظمته، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون، والمعاهدات الدّوليّة، ولمبادئ حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وإعلام الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية، خاصة المتوسطية والأورومتوسطية، إذ إنه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتاً أمام مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي، من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي المزعوم)، على مسمع ومرأى من برلمانيي العالم، دون اتخاذ أي إجراءات بحقه أو مطالبته

بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي. ولن يألو الاتحاد جهداً لاستخدام كافة المنابر الدولية والإقليمية لتنفيذ هذا التوجه، ومستخدماً كافة وسائل التواصل الإعلامية والإعلانية الممكنة لفضح هذه القوانين العنصرية. كما سيكون من الضروري اتخاذ خطوات عملية لدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومالياً ومعنوياً لتعزيز صموده لمواجهة إرادة القتل الإسرائيلية.

الهدف 2: الدبلوماسية البرلمانية:

تحتّم المرحلةُ الراهنةُ، أكثر من أي وقتٍ مضَى، تدعيمَ العملِ العربي المشتركِ وتعزيزِ آلياتِه، لا سيمَا في ظل مواجهة تحدياتٍ مشتركةٍ، تفرضُ تبني إجراءاتٍ حاسمةٍ، يأتي في مقدّمتها استعادةُ التضامنِ العربِي الذي صارَ مطلباً عاجلاً وضرورةً ملحّةً في ظلِ تعدُّدِ دوائرِ تهديدِ الأمنِ القومي العربي، سواءٌ بالنسبة للوطنِ العربي في مجملِه أو فيما يتصلُ ببعضِ أقطارِه.

ونحنُ البرلمانيين، ممثلون للشعوبِ العربيةِ، يتعيّنُ علينا أن نشاركَ في جهود استعادةِ تضامُنِنا العربي، وأن نفتحَ الطريقَ لمرحلةٍ جديدةٍ تُعلِي المصالحَ العربيةَ فوقَ كلِّ اعتبارٍ، وترقَى لمستوَى تطلعاتِ شعوبِنا.

سيستمر الاتحادِ البرلمانِي العربِي، بذل جهوده الدؤوبة سواءٌ على صعيد إقامةِ جسورٍ من التفاعل بين البرلماناتِ العربيةِ والبرلماناتِ الأخرى في القضايا ذاتِ الاهتمامِ المشتركِ، أو على صعيدِ التنسيقِ الفاعل بين البرلماناتِ العربيةِ، وتقريبِ وجهاتِ النظرِ لخلقِ موقفٍ عربِي موحّدٍ حولَ القضايا والأزماتِ التي تمسُّ المصالحَ العربيةَ (في فلسطين وسوريا والعراق واليمن وليبيا).

يدرك الاتحاد جيداً خصوصية المرحلة الحالية التي تمرُ بها أمتُنا العربيةُ والتي تتطلب تكثيفَ العملِ العربي المشتركِ، واتباعَ استراتيجيةٍ عربيةٍ محددةِ الأهدافِ والوسائلِ، يشاركُ في وضعِها وتنفيذِها البرلمانيون العربُ، جنباً إلى جنبٍ مع الحكوماتِ العربيةِ. لقد أصبحَ تنامِي الوعِي العربِي بحجمِ التهديداتِ وبجسامةِ المسؤوليةِ الملقاةِ على عاتقِ البرلمانات العربية أمراً ملحّاً، واختياراً حتمياً لخلق إرادةٍ عربيةٍ مشتركةٍ تدعمُ أواصرَ التعاونِ العربي المشتركِ في المجالاتِ كافة.

إنّ التّعاون العربي المشترك لم يعد ترفاً، بل ضرورة ملحّة في عالم أصبحت فيه التّكتّلات سمة أساسيّة ومصدر قوّة، وإذ تمثل البرلمانات العربية رافعة مهمّة وأساسيّة لكيانات التّمثيل الشّعبي وحقوق المواطنين، فإن الاتحاد يتطلّع بثقة وعزيمة لمدّ جسور التّعاون المشترك، وإرساء لُبنةً جديدة في بُنيان عملنا العربي، استكمالاً لمسيرة الاتحاد البرلماني العربي العريقة.

يمكن أن تكون الدبلوماسية البرلمانية ثنائية أو متعددة من خلال تبادل اللقاءات والاجتماعات الثنائية أو المتعددة بين مختلف المؤسسات البرلمانية الإقليمية والعالمية للتباحث والتشاور في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك على أن يتم التنسيق مع المعنيين في السلطات التنفيذية في دول تلك المؤسسات البرلمانية، وسنسعى جاهدين لاستثمار كافة القنوات الفعالة للدبلوماسية البرلمانية بما يخدم قضايانا المحقة. كما ونؤكد على أن الدبلوماسية البرلمانية لن تكون منافسة أو بديلة للدبلوماسية الرسمية للدول، بل ستكون مكملةً وداعمة لجهود هذه الأخيرة بحيث تتضافر كافة الجهود المخلصة خدمةً للقضايا العادلة للشعوب.

الهدف 3: تعزيز الحوار البرلماني:

يهدف الحوار البرلماني إلى فتح قنوات للتواصل وتبادل الأفكار في مسعى لتقريب وجهات النظر حول القضايا الإشكالية وتعزيز نقاط التقارب وتحصينها. كما تشكل الحوارات البرلمانية بوابةً لفرص لاحقة تؤسس لحوارات رسمية بين حكومات الدول. تشكل لغة الحوار لغة حضارية سيصر الاتحاد البرلماني العربي على التواصل بها مع كافة الشركاء لتحقيق المصالح المشتركة التي تخدم شعوب العالم. سيسعى الاتحاد إلى تكثيف اللقاءات والحوارات مع الشركاء المعنيين بما يتناسب وحجم التحديات القائمة وحجم القضايا التي تتطلب المتابعة من الإرهاب، الاحتلال، إلى الهجرة، إلى الفقر، إلى التلوث البيئي وغير ذلك.

1- الحوار البرلماني العربي الأوروبي.

يتم هذا الحوار من خلال عدة أقنية:

- إعادة إحياء الرابطة البرلمانية للتعاون العربي–الأوروبي التي تأسست عام 1974 والتي تضم عدة فئات من البرلمانيين في مختلف برلمانات دول الاتحاد الأوربي. درجت العادة على أن يعقد اجتماع سنوي لهذا الحوار بالتناوب بين العواصم العربية والأوروبية.
- مع البرلمان الأوروبي الذي يمثل تجربة فريدة في إطار العمل البرلماني الجماعي الذي يتجاوز الحدود الاقليمية للدول. ونجح الاتحاد في إقامة علاقة مع هذا البرلمان عقدت في إطارها عدة لقاءات موسعة شارك فيها برلمانيون من الجانبين العربي والأوروبي.
- مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وتركز اجتماعات الحوار بين البرلمانيين العرب والأوروبيين على مناقشة القضايا السياسية (لاسيما القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي–الإسرائيلي) والقضايا الاقتصادية والثقافية التي تخدم تعزيز العلاقات العربية–الأوروبية في مختلف المجالات. وسيكون لتفعيل الحوار مع هذه الجمعية أثر إيجابيٌ يوظف في خدمة الهدف الأول المتمثل بالتأكيد على محورية القضية الفلسطينية والسعي لحلها بشكل عادل وشامل.

2– الحوار البرلماني العربي الإفريقي.

تمثل إفريقيا ثقلاً سياسياً هاماً على الساحتين الإقليمية والدولية كما وترتبط الدول الإفريقية مع الدول العربية بصلاتٍ وروابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وتأسيساً على حرص الاتحاد البرلماني العربي على إقامة علاقات جيدة مع البرلمانات الإفريقية من خلال الاتحاد البرلماني الإفريقي، فإن الاتحاد سيستمر في تعزيز أواصر الانفتاح على الحوار البرلماني العربي–الإفريقي وسيعمل على تعزيز دورية اجتماعات هذا الحوار لضمان التنسيق مع كافة الأطراف التي يمكن أن تخدم القضايا المشتركة. لذلك، يتطلع الاتحاد، من خلال هذا الحوار، إلى إرساء علاقات تعاونيّة اقتصادية واجتماعيّة وبيئيّة، تسهم في الارتقاء بالمواطن الإفريقي وبالمواطن العربيّ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فيكون مواطناً منتجاً للحضارة مشاركاً فيها، بانياً في لَبناتِها، بعيداً من كل ما نراه من إرهاب تمارسه فئة من هنا، وفئة من هناك، تطيح بالإنجازات وتدمّر الفرص، وتمحق الأحلام.

الهدف 4: تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي

سيسعى الاتحاد إلى تعزيز دور المرأة فيه غير متجاهلٍ أهمية هذا الدور الذي يشكل نصف طاقة الأمة العربية وإمكاناتها البشرية في سياق تفعيل وتعزيز لجنة المرأة البرلمانية.

ينطلق الاتحاد في تأكيده على أهمية تعزيز دور المرأة من معاينة واقع المجتمعات العربية الذي يُظهر إغفالاً متفاوتاً لدور المرأة في صناعة الحياة العامّة، إن في السياسة أو الاقتصاد أو الأمن. ولا يخفى ما لهذا الإغفال يولّد ارتدادات فكرية وثقافية وسياسية وأمنيّة غير محمودة، كما لا يخفى الإيجابيات التي ستنشأ عن إعطاء المرأة دورها الذي تستحق، بما تملك من قدرات وطاقات، إذ ستكون حال المجتمعات العربيّة والمجتمعات البشرية كافّة، وبلا شك، أفضل مما هي عليه اليوم.

يدرك الاتحاد أنه لا يكفي للمرأة العربية أن تعترف التشريعات والدساتير العربية بالحقوق السياسية للمواطنين دون تمييز بين الجنسين، بقدر ما يجب السعي الحثيث لإرساء ممارسة هذه الحقوق وجعلها واقعاً فعلياً. بالطبع لا تقع حقوق المرأة السياسيةُ في مقدمة ما يطمح الاتحاد لتحصيله والتأكيد إليه فدون ذلك مقومات تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية معبراً عن ذلك بتمليكها حقوقها التربوية، والتعليمية، وعلى وجه الخصوص تملكها حقها بالحصول على حياة كريمة وصحية تسمح لها بالاضطلاع بحقوقها السياسية، والوصول إلى مواقع صنع القرار وتحمل المسؤولية. فوصول المرأة إلى حقوقها السياسية والبرلمانية، لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب بل أصبح شرطاً لازماً لاستكمال متطلبات نهضة المجتمعات مادياً ومعنوياً بما يعزز فرص انطلاق تنمية (أو تنميات: سياسية، اجتماعية، اقتصادية...)، مستدامة وسليمة.

سيكون من الضروري اعتماد برامج إعلامية مباشرة لدعم دور المرأة ومساهمتها في بناء المجتمعات العربية، بعيداً عن الأدوار التقليدية للمرأة وحقوقها الطبيعية المتمثلة بالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. يحتاج القيام بذلك بفاعلية إلى التركيز على محورين

اثنين، يتمثل الأول بتعزيز ثقة المجتمع بالمرأة وطاقاتها المجتمعية الخلاقة، بينما يتمثل الثاني بتعزيز ثقة المرأة بنفسها وبأهمية الاضطلاع بأدوارها لتجاوز كافة الصعوبات والتحديات التي قد تقف في وجه تبوئها مكانتها التي تستحقها والتي تحتاجها المجتمعات العربية.

الهدف 5: تعزيز دور الشباب

يدرك الاتحاد أهمية دور الشباب في المجتمع كما يدرك أهمية تربية جيل شاب عربي وطني واع ومبدع، ليس من أجل متابعة المسيرة الحالية في المستقبل، بل لكي يكون منذ الآن شريكاً فاعلاً في صوغ خطط المستقبل وتنفيذها والاستعداد للسير بها قدماً. يؤمن الاتحاد بأن الوقت قد حان ليضطلع جيل الشباب العربي بمسؤولياته الوطنية.

يحتاج مثل هذا الدور بالطبع لمقدمات ومتطلبات يجب العمل على توفيرها ومنها بالطبع تعزيز تمثيل الشباب في المؤسسات الوطنية والبرلمانية والتنفيذية على قاعدة مزج طاقة الشباب بحكمة وخبرة الرجال، فدمج حماس وإبداع الشباب مع تجربة وحكمة القدامى كفيل بخلق قيادة مسؤولة، مبادرة ومبدعة.

سيعمل الاتحاد على اتخاذ الخطوات المناسبة لتفعيل دور الشباب في المجتمع وعلى وجه الخصوص:

- بناء مجتمع شاب مؤمن بانتمائه لمجتمعه وهويته العربية الأصيلة، وواعٍ للمشكلات التي يعاني منها، ومصممٍ لبناء غدٍ يتجاوز هذه المشكلات.
- بناء جيل واثق من نفسه، يمتلك روح المبادرة والمنافسة الإيجابية يتحمل مسؤولية صنع الفرص والنجاحات فلا ينتظرها من غيره.
- بناء جيل عقلاني ينشأ على الاعتدال والوسطية والموضوعية في مقاربته لكافة القضايا التي تشغل مجتمعه، ويسهم في أخذها إلى ما فيه مصلحة الشعب بكافة أطيافه.

- التأكيد على الجيل المتعلم المواكب للثورة الثقافية والتكنولوجية والقادر على استيعاب مخرجاتها والتأثير فيها بشكل إيجابي ونقلها بشكل سليم إلى المجتمعات العربية.
- توفير كافة مقومات إنتاج جيلٍ من الشباب يتبنى القضايا العلمية والاجتماعية والاقتصادية التنموية التي من شأنها تعزيز مكانة شعوب ودول المنطقة العربية بين شعوب ودول العالم.
- الإيمان بالمشاركة المجتمعية البرلمانية، والانتخابية، والاجتماعية.

الهدف 6: إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة

لم يعد العمل العربي المشترك خياراً فينظر في الأخذ أو عدم الأخذ به، بقدر ما أصبح حتمية يفرضها سلوك السير في طريق البقاء بين مصاف الدول الرائدة، أو تلك الساعية على طرق الريادة. ففي عالم التكتلات والأحلاف، وسيادة مبادئ "اقتصاديات الحجم" "Economies of Scale" يجب أن يكون التضامن والتعاون الاقتصاديين سبيلاً لفتح بوابات التقارب السياسي والدبلوماسي بين الشعوب والدول العربية لا أن يكون أداة ضغط وعقوبة تكرس بعض الحالات الإشكالية التي تشهدها المنطقة.

وإذ يرى الاتحاد أن التغيرات الحاصلة في العالم باتت تفرض تحديات تقترن بالعولمة وبالأخذ في آليات السوق، الأمر الذي بات يفرض بدوره أعباءً اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة على الإنسان العربي بوجه عام، فإنه يرى أن العبء الأكبر سيقع على الفئات الهشة التي لا تمكنها ظروفها الاجتماعية والأطر الدستورية والقانونية القائمة من مواجهة هذه التحديات بكفاءة.

لا تعتبر السوق العربية المشتركة قراراً سياسياً بقدر ما هي واقع حقيقي يحتاج لإرادة سياسية للاعتراف به ووضع مفاعيله موضع التنفيذ بما يخدم شعوب المنطقة العربية. يؤيد ذلك ما يميز هذه السوق من التنوع الكبير والغنى الواسع من الموارد والإمكانيات المادية والمالية، مشفوعةً بطاقات بشرية وشبابية تسمح بالتأسيس لاستراتيجية اقتصادية مبنية على التكامل والاندماج بين هذه الطاقات الكبيرة. يؤكد الاتحاد أيضاً على أن مفهوم السوق العربية المشتركة لا يقتصر على الحدود الضيقة

للتبادل التجاري بين بلدانه، أو لحركة رؤوس الأموال والعمالة، بل يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى فلسفة السوق المعاصرة ببنيتها المؤسسية (المالية، والمصرفية، والإنتاجية، والعمالية، والإعلامية...) والثقافية والاستثمارية. باختصار: إدماج البنية الفوقية للسوق المشتركة ببنيتها التحتية لإنتاج تكامل مستدام يلحظ انتماء هذه السوق والوحدة التي تجمع مكوناتها. يشكل تفعيل السوق العربية المشتركة فرصة حقيقية لتدوير حلقات الإنتاج–الاستهلاك العربي ويسهم في تحصين الكثير من الملفات الحساسة كالأمن الغذائي، والأمن الدوائي، والأمن الزراعي، والصناعي والطاقوي... والتي أصبحت بمجملها لا تقل أهمية عن الأمن والاستقرار بمفهومهما التقليدي.

الهدف 7: توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي

يؤكد الاتحاد على أهمية تعزيز دوره في توحيد القوانين في إطار تشريع عربي شامل. بالطبع، يتطلب تحقيق ذلك إجراء حوار معمق حول تمكين البرلمانات العربية من بحث مثل هذه التشريعات والاتفاق على تأطيرها بحيث تصبح مشابهة للاتفاقيات الدولية. كما إنه من الأهمية بمكان توفيق مثل هذه التشريعات مع الدساتير والنصوص القانونية والتشريعية الوطنية. لذلك يعتبر طرح الموضوعات غير الخلافية من الأمور التي تسهل ذلك.

لضمان اتخاذ خطوات عملية وفعلية على أرض الواقع، سيكون من الأهمية بمكان وضع آلية للعمل ببرنامج مادي وزمني معين يسمح بتتبع هذه العملية ورصد تطورها وتبيين الصعوبات التي قد تواجهها متطلبات تجاوز هذه الصعوبات.

ومن الرؤى العملية التي قد تُطرح في هذا البحث في إمكانية تصنيف وتقسيم التشريعات غير الخلافية ضمن مجموعات أولويات ومستويات محددة تسمح بتشكيل تصور حول أهم القوانين غير الخلافية التي يمكن توحيدها على اعتبار امتلاكها أرضيات ومنطلقات مشتركة بين جميع البلدان العربية من خلال الإطار الدستوري والاتفاقيات الدولية وهي بالترتيب أولاً تشريعات داعمة للحياة على الأرض وتشريعات داعمة للمجتمع وتنميته

وتحافظ على ثقافته وتراثه المادي والمعنوي وتشريعات اقتصادية تنموية. وسبق للشعبة البرلمانية الإماراتية أن اقترحت البدء في توحيد قطاع التشريعات الثلاث: التشريعات المتعلقة برعاية الأمن الاجتماعي وحقوق الإنسان، والتشريعات المتعلقة بالبيئة والمناخ والتلوث، والتشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي والحضاري وحمايته.

سيتم العمل استناداً لقرار الدورة 20 للجنة التنفيذية التي عقدت في القاهرة 08 أيلول/ سبتمبر 2016 بإقرار توصية لجنة الفريق القانوني التي اجتمعت في القاهرة بتاريخ 2016/09/05 بوضع إطار عام (نموذج استرشادي) للقوانين المبينة أدناه، من قبل الأمانة العامة للاتحاد بالاستعانة بالخبراء القانونيين:

1. البيئة.
2. الإرهاب.
3. التعليم.
4. مكافحة المخدرات.
5. المرأة والطفولة.
6. الجرائم الإلكترونية.
7. الاستثمار والتنمية.

الهدف 8: تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

يؤكد الاتحاد على الحاجةِ الماسّةِ إلى تفعيل الاتفاقية العربيةِ لمكافحةِ الإرهابِ، وجميعِ الاتفاقياتِ والبروتوكولاتِ ذاتِ الصلةِ التي تضمنُ تجفيفَ منابعِ الإرهابِ ومصادرِ تمويلِه، وتتبّعِ مرتكبي الجرائم الإرهابيةِ ومعاقبتِهم العقابَ الرادع. ليس لكي نبعد عن أنفسنا ومنطقتنا تلك التهمة التي راحت تلاحقنا، والمتمثلة بالإرهاب والتطرف، إنتاجاً، أو تصديراً، أو دعماً، أو رعاية، أو حماية...، بل لكي نحمي أوطاننا وشعوبنا من تبعاته ونتائجه التي لا تقف عند حدود الدمار المادي فحسب.

أمام ما تشهده بعض السّاحات العربيّة، من نزاعات وحروب وأزمات، يشكّل درساً لنا جميعاً أنّ الصدام والتّنازع والتّقاتل، لا تولّد إلّا الدّمار والخراب للبشر والحجر على حدّ سواء. لذا، يجد الاتحاد أنه لا مناصّ من تجنّبه، إلّا في العمل العربي

المشترك، ومنطلقه العمل البرلماني المشترك، عبر إصدار تشريعات وقوانين، تنظّم العلاقات بين الشّعوب العربية، وتحقّق رؤاهم وطموحاتهم، وتبعد شبح الفقر عنهم، كما وتبعد عن بلادنا العربية هذا القتل والدّمار ونزرع بدلاً منه الحياة والأمل. كما يؤكد على أهمية قيام الدول العربية، من خلال مؤسساتها المعنية، باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تبادل المعلومات والتعديل بها وذلك فيما يتعلق بأعمال وتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية بحيث يتم تجنب أي أعمال يمكن أن تضر بأي بلد عربي.

الهدف 9: التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

التنمية المستدامة

يرى الاتحاد أن التنميّة المستدامة ضرورة قصوى، لجعل شبابنا، شباب سلام لا عنف، شباب بناء لا هدم، شباب محبّة لا كراهية، شباب طمأنينة لا إرهاب. إنّ غذاء الإرهاب هو الفقر، والجهل والأمّية والتّخلّف، فإذا تمّت معالجة الأسباب انتفت النتيجة حتماً.

يتمثل هذا الهدف، بشكل رئيس، بالسعي للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تتمثل بالأساس في العوز والنقص الحاد في الموارد المائية، كماً ونوعاً، بالإضافة إلى محدودية الأراضي الصالحة للاستخدام، والاستهلاك غير العقلاني لمصادر الطاقة والثروة الطبيعية، وزحف المدن باتجاه المناطق الريفية والتشوه الجغرافي الذي رافق النهضة العمرانية، وما يترتب عليها من مشاكل، فضلاً عن تدهور المناطق البحرية والساحلية والرطبة. وغني عن البيان أن التحديات الاستثنائية التي تواجه المنطقة العربية لا سيما في السنوات الأخيرة، بسبب غياب السلام والأمن وعدم الالتزام بالشرعية الدولية والعدالة السياسية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في بؤر الصراع في المنطقة، تساهم في المزيد من تدهور الموارد الطبيعية والتلوث والمعاناة الإنسانية والفقر وسوء الأحوال المعيشية. واستنزاف الموارد الموجودة أو تدميرها مما يعني حرمان الأجيال الحالية والقادمة من التمتع بمخرجاتها، وهذا ما يترك هذه الأجيال أمام اختبارات قاسية، إن لجهة ترميم الموارد المهدورة أو لخلق وإيجاد موارد أخرى بديلة تستطيع ضمان استمرارية الإنسان العربي لأدائه لرسالته بكل مسؤولية.

يتطلب الاضطلاع بمسؤوليات التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يلي:

- التزام كافة الأطراف العربية بجميع المبادرات والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالتنمية المستدامة إن بشكل مباشر أو غير مباشر.
- السعي لتعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والاستفادة من خبراتها في التخطيط التنموي والبرامج والسياسات الآيلة لوضعها موضع التنفيذ.
- الانفتاح على التعاون الدولي الثنائي والمتعدد (الصين وأميركا اللاتينية...).
- السعي لتأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة من خلال الصناديق التمويلية التخصصية أو من خلال توفير تمويل خارجي بشروط مناسبة.
- توفير بيئة اقتصادية وتشريعية مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص العربي والأجنبي (المباشر أو غير المباشر) وبناء جسور من التشاركية بين القطاعات الخاصة والحكومية بحيث يكون هدفها تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة والشاملة بأبعادها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية.

العدالة الاجتماعية:

في الوقت الذي يتصاعد فيه الإقصاء وعدم المساواة، على المؤسسات البرلمانية أن تضاعف الجهود لضمان وصول كل فرد، دون تمييز، إلى السبل الكفيلة بتحسين وجوده ووجود الآخرين. وأن تنشد بناء مجتمعات شاملة، وأن تعزز العمل اللائق، وأن تدعم أسس الحماية الاجتماعية، وأن تعيد إلى المجتمع من هم على هامشه. لذلك لا بد من وضع العدالة الاجتماعية في صلب العمل البرلماني.

في سبيل تضافر الجهود الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية، سيكون من الضروري تبني خارطة طريق مرجعية للبرلمانات لتنفيذ خطط العمل التي تهدف لا لوضع السياسات العامة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية فحسب، بل وتكاملها أيضاً، من خلال نهج شامل أفقياً، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD).

يذكر الاتحاد هنا بأن منظمة العمل الدولية (OIT) اعتمدت في حزيران (يونيو2008)،" إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة " وكانت من جانبها قد أرست أساساً جديداً ضرورياً لتعزيز العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، وذلك بفضل" أجندة العمل اللائق" القائمة على أربعة أهداف استراتيجية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة، وهي:

- خلق فرص العمل،
- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل،
- الحوار الاجتماعي،
- الحماية الاجتماعية.

يؤكد الاتحاد على أن للنمو الاقتصادي ببعده التجاري النفعي وجهٌ آخر لا يجب إغفاله وهو البعد الاجتماعي. ويجب علينا أن نتذكر دوماً أن البعد الاجتماعي يجب أن يكون شرطاً ملازماً للنمو الاقتصادي حتى يعطيه شرعيته الأخلاقية. هذا وتلعب سياسات التوزيع وإعادة التوزيع الدور الأكبر في توزيع حصص العوائد بما يضمن العدالة الاجتماعية.

فإن كان صحيحاً أن العولمة والترابط، من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، وأيضاً التقدم التكنولوجي، تقدم فرص جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستوى المعيشة في العالم بأكمله، تظل الحقيقة أن هناك مشاكل ملحة لا تزال قائمة، وهي انعدام الأمن والفقر والإقصاء وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، والتي لا تزال البلدان النامية وبعض الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تعاني من صعوبة الاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة على أكمل وجه. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي العام والمستمر، الذي يدخل في إطار العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، هو أمر حيوي لاستدامة السلام والاستقرار العالميين.

هذا وتعني العدالة الاجتماعية فيما تعني تمكين جميع الأشخاص وتعزيز تكاملهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغض النظر عن العمر، الجنس، الإعاقة، العرق، الانتماء الاثني، الموطن، الدين، الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، كما تعني أيضاً: ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك استبعاد القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتشجيع اعتماد القوانين والسياسات والتدابير المناسبة في هذا الصدد.

الأهداف التمكينية المساعدة:

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وإدراكاً من الاتحاد لأهمية تجهيز بنيته التحتية وتحديثها كماً ونوعاً بحيث تمكِّن الاتحاد من إنجاز المهام المطلوب أداؤها والأهداف الاستراتيجية المطلوب الوصول إليها بكل فاعلية وكفاءة. بلا شك تمثل مؤسسة الأمانة العامة للاتحاد المفصل الإداري الهام الذي يعوَّل عليه لمتابعة قرارات وتوجهات الاتحاد لوضعها موضع التنفيذ. لهذا كله، كان لا بد من الاهتمام بالبنية الإدارية والتنظيمية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية والشبكة المعلوماتية، فكان التركيز على تحقيق الأهداف المساعدة أو التمكينية التالية:

الهدف الأول: تطوير القدرات الفنية والإدارية للأمانة العامة لمواكبة أهداف الاتحاد وتحقيقها.

تشكل البنية الإدارية العامل المؤسسي لأهداف الاتحاد ومن الضروري التركيز على تخطيط الأنشطة بحيث تكون مناسبة لتنفيذ أهداف الاتحاد بكل كفاءة وفاعلية. ولما كانت الأهداف الاستراتيجية أهدافاً نوعية تقتضي فهماً عميقاً لها من قبل القائمين على متابعتها، فمن المفترض التأكد من جاهزية الكوادر الإدارية الموكلة بهذه المهمة.

لا يبدو تطوير القدرات الإدارية والفنية مسألة سهلة أو بسيطة فهي تستلزم حسابات دقيقة توصل إلى توازن كمي ونوعي، بلا إفراط وتفريط في حجم الكوادر ونسب تأهيلها بحيث:

- لا تكون قاصـــرة عن أداء المهام الموكلة بها فتســـبب انقطاعات في ســـلســـلة إنتاج أعمال الاتحاد وتضـــيع جهود الأعضاء.
- لا تكون فائضة عن الحاجة فتمثل عبئاً إدارياً ومالياً يثقل كاهل الاتحاد ويقلل من مرونته.

ينطوي برنامج تطوير القدرات الفنية والإدارية على توزيع وإعادة توزيع الكوادر الإدارية والفنية بما يتناسب والمهام الملقاة على عاتقهم ضمن برنامج واضح لـ "إعادة الهيكلية المؤسسية" التي ستشمل العناوين التالية:

1) **الهيكل التنظيمي: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **تعيين الكوادر البشرية وفق الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة للاتحاد.**

2) **تطوير الموارد البشرية وإدارتها: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **استكمال تعيين الكوادر البشرية للأمانة العامة للاتحاد.**
- **تطوير برامج تدريبية للكوادر البشرية.**
- **وضع الشروط المرجعية للكوادر البشرية.**
- **تطوير مدونة سلوك لموظفي الأمانة العامة للاتحاد (code of conduct).**

الهدف الثاني: رفع مهنية الإطار التنظيمي والموارد البشرية للأمانة العامة

يتم عن طريق رفع الكفاءة التنظيمية، وإدارة الموارد البشرية، وزيادة معرفة الموظفين بالمهام ذات الطابع البرلماني، وتعزيز التفاعل البنّاء مع مختلف الجهات المعنية.

ينطوي تحقيق هذا الهدف على بعدين رئيسين:

يتعلق البعد الأول بتأهيل الشبكة الإدارية الداخلية للأمانة العامة، تكاملاً مع الهدف التمكيني السابق، بحيث تكون بنية العمل التنظيمية مريحةً بالنسبة للكوادر العاملة وتساعدهم في أداء عملهم دون إبطاء أو خلل. ينطوي هذا البعد أيضاً على

الحرص على نشر "الثقافة المؤسسية" "Institutional Culture" بين كوادر الأمانة العامة للاتحاد. بمعنى أن يكون هناك جذر ثقافي مشترك لكافة العاملين في مؤسسة الاتحاد، بعيداً عن التخصصات الدقيقة للكوادر، ويتعلق بثقافة العمل البرلماني وخصوصيته وأهميته بل وقدسيته. يسهم فهم الكوادر لطبيعة الرسالة التي تؤديها مؤسسة الاتحاد بشكل مباشر في تحسين أداء الكوادر ويعزز الانتماء التنظيمي والمؤسسي لديهم.

يتعلق البعد الثاني: بتعزيز قدرة الأمانة العامة على التعامل بكل مرونة وتفاعلية مع المؤسسات البرلمانية وغير البرلمانية الشريكة خارج الأمانة. فالأمانة العامة تمثل نقطة وصل بين العديد من المؤسسات المعنية بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. في سبيل ذلك، سيكون من الضروري التأكد من جاهزية وقابلية البنية الإدارية والتنظيمية الداخلية لإدارة ملف التعامل مع شركاء التعامل الخارجيين بكل مسؤولية بحيث يكون قادراً على نقل الرسائل إلى هؤلاء الشركاء بكل وضوح واستقبال ردودهم ومشاركاتهم والتعامل معها وإحالتها إلى الجهات المعنية بمتابعتها بسرعة وكفاءة في حال اقتضى الأمر ذلك.

من الأهمية بمكان أيضاً أن يترافق ذلك مع تحديث مسارات تدفق البيانات والمعلومات والملفات بين المستويات الإدارية المختلفة للاتحاد للتأكد من التكامل في الأدوار وعدم التعارض في المهام.

الهدف الثالث: تحديث إجراءات العمل

تتم عن طريق تحسين قواعد الإجراءات، وإعداد نظام لسير العمل، وبلورة استراتيجية للبرلمان الإلكتروني.

يمكن تمييز ثلاثة مكونات رئيسة لهذا الهدف:

المكوِّن الأول: تحديث قواعد إجراءات العمل: من خلال الاعتماد على بنية إدارية أكثر عصرية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وأساليب التواصل الإداري الحديث، وكذلك من خلال تقليص الروتين المطلوب للإنجاز وأداء المهام، ومراجعة كافة الإجراءات القائمة واستبعاد غير المبرر منها. يندرج تحت هذا المكون أيضاً مراجعة الصيغ والأشكال

المكتبية المعتمدة لدى الأمانة العامة وتحديث القديم منها واقتراح صيغ جديدة تواكب التطور المكتبي والإداري بحيث يسهل أداء المهام الإدارية.

المكوّن الثاني: تنظيم سير العملية الإدارية من خلال وضع نظام إداري واضح يعتمد على أدلّة العمل الإرشادية مشفوعة ببرمجة وظيفية وزمنية للمهام والإجراءات المطلوب إنجازها. يمكن الوصول إلى ذلك أيضاً من خلال هندسة وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية لخلق بيئة عمل مثلى.

المكون الثالث: الانتقال إلى جيل جديد من الأداء الإداري يعتمد على مخرجات الثورة التقنية والتكنولوجية ويعتمد الشبكة الالكترونية كحامل رئيس لأنشطة أمانة الاتحاد. يسهم اعتماد العمل الالكتروني لتحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:

- السرعة في إنجاز الأعمال والأنشطة المطلوبة (استقبالاً ومعالجة وإرسالاً).
- سهولة الأرشفة والمتابعة.
- القدرة على تنميط الأعمال التي تتطلب ذلك.
- تقليل التكاليف وزيادة المردود (لا سيما على المديين المتوسط والطويل) بعد استكمال إنشاء البنية التحتية اللازمة.

وعلى وجه التحديد، يتضمن تطوير الإجراءات ومنهجية سير العمل وتحديثها النشاطات التالية:

- **تطوير منهجية عمل الأمانة العامة (business process).**
- **تطوير آليات سير العمل من خلال تطوير أفضل معايير الإدارة الحديثة والرشيدة وتطبيقها، وتطبيق آلية الإدارة المبنية على النتائج ومنهجها.**

1) **حوسبة عمل الأمانة العامة: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **التطوير الدائم للمخدم والحواسب.**

- **التطوير والتحديث المستمر للصفحة الالكترونية للاتحاد لتتواكب مع متطلبات الاتحاد والتطور التقني، ونقترح أن يكون مشروع تطوير الموقع الالكتروني للاتحاد من خلال تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لإنجازه من خلال توقيع مذكرة تفاهم مشتركة، وذلك أسوة بخطوة الشعبة البرلمانية الإماراتية بتبنيها مشروع تطوير موقع الاتحاد البرلماني الدولي وتعريب محتواه حيث لاقت هذه المبادرة إشادة واسعة من الدول الأعضاء.**
- **إنشاء حسابات للاتحاد على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.**

بلا شك، يعتبر تجهيز البنية الإدارية وإعادة هندستها بهذا الشكل عنصراً هاماً من عناصر الإدارة الرشيدة العقلانية التي تعرف كيف تستخدم مواردها بالشكل الأمثل وهذا ما يتناوله الهدف التمكيني المساعد التالي.

الهدف الرابع: تعزيز الأسس العامة والخاصة

فيما يتعلق بتوطيد الإدارة الرشيدة للأمانة العامة وتكريسها، وأجهزتها وأذرعها المختلفة.

يُقصد بالمعنى التقني للمصطلح الوصول إلى أمثل الأهداف بأمثل الوسائل. استناداً إلى ذلك، يمكن القول بأن الأمانة العامة للاتحاد ستسعى في الفترة المقبلة إلى ما يلي:

- **تحديد الأهداف الإدارية المثلى** المطلوب الوصول إليها بشكل واضح وفعال. وهذا ما يتطلب التشاركية بين كوادر الإدارة في اختيار وإنتاج هذه الأهداف بحيث تحرص الإدارة العليا في الأمانة العامة على إشراك كافة مستويات الكوادر في اختيار الأهداف ومناقشتها وفق معايير جودة واضحة من حيث الواقعية، وقابلية البلوغ، وتناسبها مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه وغير ذلك.

- **تحديد الوســائل والأدوات والمســارات المثلى** التي يمكن اســتخدامها لبلوغ الأهداف الإدارية الموضــوعة. فمن المعروف أنه يوجد دوماً لدى الإدارة أكثر من وسـيلة وأكثر من طريق لبلوغ الأهداف الموضــوعة، ويبقى من مهام الإدارة الرشيدة اختيار تلك الوسائل التي تؤدي لبلوغ الأهداف بأقل التكاليف الممكنة.

يُضــاف إلى ما ســبق أهمية ســهر إدارة الأمانة العامة على الربط الســليم والفعال بين كافة أذرع الاتحاد لضــمان وحدة وكفاءة مؤسسة الاتحاد بشكل عام والأمانة العامة بشكل خاص...

ثم أعلن رئيس اللجنة عن رفع الجلسة وانتهاء الاجتماع.

بيروت – الجمهورية اللبنانية في: 2017/02/10